

حكومة الوفاق

(فشل + فساد + اقصاء + عنثرة على العلاوة)

محمد علي عناش

الحكومة أثبتت أنها لم تكن الخيار الوطني الجاد للتوافق

جوهرها وجذورهما المتعددة والمتشابكة هي مشكلة تنمية مادية وبشرية مستديمة ومشكلة أمن واستقرار.. غير أن الخطأ الجسيم تمثل في الاختيار السيئ وغير الموفق لعناصر إدارة التسوية السياسية في حكومة الوفاق الوطني الذين أثبتوا أنهم لم يكونوا خياراً وطنياً جاداً للتوافق، ليس فقط لفقدان النزاهة والشفافية والمصداقية وعدم استيعاب معنى الوفاق الوطني والابعاد الجوهرية للتسوية السياسية، بل ولضالة حجم الشعور الوطني لديهم بخظورة المرحلة وحجم المسؤولية التاريخية الملغاة على عاتقهم تجاه وطن يدمر وشعب يتجرع ويلات الأزمة وتداعياتها المختلفة.

من هنا بات يزعمهم في اللقاء المشترك وخاصة قيادات الإصلاح، الإعلام الحر والمهني الذي أخذ يظهر بقوة ومهنية عالية وبقدرة كبيرة ومؤثرة على بلورة رأي عام مناهض لفشل وإخفاقات حكومة محمد سالم باسندوة، والمخالفات الكبيرة التي يرتكبها الوزراء المحسوبون على المشترك، لذا يعتبرون ما ينشر بالأدلة والوثائق من فضائح فساد وتجاوزات للنظام والقانون مجرد كشف أسرار، هي في عرقهم وفقهم السياسي تستوجب إدانة ومحكمة من يقوم بتسريبيها، وتستوجب قمع ومحاصرة هذا الإعلام الحر الذي يكشف إخفاقاتهم ومخالفاتهم ويعري خطابهم المضلل للحقائق والوقائع والانتهاكات التي تُركب بشكل يومي، ليس فقط في الجدران وبين دهره وأرحب وفي الطرقات العامة، بل وفي كل ربوع الوطن.. هذا الوطن الذي لا تتجاوز حدوده لدى باسندوة والعمرائي وجميع حدود الحصة ومعسكر الفرقة الأولى مدرع، وأكد أن الشعب لديهم ليس إلا حميد وصادق وعلي محسن، حتى وهم يتكلمون عن الديمقراطية الشعبية والتداول السلمي للسلطة.. ما يجب أن يفهمه هؤلاء أننا صرنا أكثر إدراكاً وإيماناً بأن عجلة التغيير قد تحركت، لكننا أكثر إصراراً أن تمضي إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، ولن نسمح بغير ذلك أو أن تعود العجلة إلى الوراء.. لذا ليس تجنياً عندما نصف وزير الكهرباء بالفاشل، لأن هذه هي الحقيقة التي لا نخجل أن نبوح بها، بل يجب أن نخجل حكومة الوفاق

منذ التحاقه بالجيش اليمني العظيم، وقناعاتي تترسخ بأن دائرة التوجيه المعنوي تسير في صفوف الطابور الأول باعتبارها القدوة العسكرية التي لا يراحم أو يزياد على الاقتداء بها أحد، وفي الأزمة السياسية، التي كادت تعصف بالشعب اليمني وجيشه العظيم، كنت أعتقد أن الدائرة تمارس واجبها في جهات الطابور الرابع، الذي يستخدمه قادة الجيوش عادة لتحطيم معنوية العدو، أو أنها في خطوط الطابور الثامن الذي عادة ما يقف حصار الجيوش ويمدها بالعدو والعتاد ولكن للأسف وجدت دائرة التوجيه المعنوي قد تأخرت عن الطابور الثامن بثلاثة طوابير، وتقدمت على الطابور الرابع بطابور واحد فقط لتصبح بحكم الترتيب العددي في ذلك الطابور الفردي المشؤوم كأنها سيارة منحدره بدون سائق، من رأس قمة عالية تهوي في أعماق مكان سحيق، تحيطه ظلمات ثلاث، إذا أخرج السائق يده فلا يكاد يراها، وبذلك أصبحت الدائرة لا تدري ماذا يعمل الطابور الرابع في جبهاته القتالية في جعر وزنجبار ولا تعلم بمعاناة الطابور الثامن جزء ذلك الحصار القبلي الشديد في جبل الصمغ وبني جرموز..

محمد علي النفيس

دائرة التوجيه المعنوي

في طابور من تسير وبلسان من تكلم !!

الإجراء الاتحادي والتعسفي، يتعارض جملة وتفصيلاً مع قانون وإجراءات الأختام والعناوين الرسمية، وهو ما قد يوصل الدائرة إلى دائرة المساءلة القانونية.

2- الدائرة لا تلتزم بقواعد التعبئة العسكرية:

عندما تتطلع المذكرة الرسمية للدائرة التي تصدر التعاميم والمحاضرات المركزية تجد بها فقرتين، الأولى تقول: (الأخوة قادة القوى.. الخ) وهو خطاب موجه، إلى القوات المقاتلة، أما الفقرة الثانية فتقول: (الأخوة مدراء المنشآت العسكرية) وهو خطاب إداري عام لا يحتاج إلى تخصيص، لكن كما تراه في الصيغة، خطاب مخصص، وبذلك فهو يتعارض مع القاعدة السابعة والثامنة والتاسعة، من قواعد التعبئة العسكرية الراقية، حيث تلاحظ أن الدائرة في الفقرة الأولى: تجاهلت عمداً صوت الأمن المركزي، باعتبارها قوة مقاتلة، تمتلك عناصر المعركة الحديثة بجدارته.. وفي الفقرة الثانية، تجاهلت الجملة الرئيسية للصيغة (والمنشآت الأمنية)، وأمام هذا الخلل الواضح والخروج الفاضح في خطاب الدائرة، إلا أنك تجدها تعمم هذه المذكرة على جميع الوحدات العسكرية والأمنية، دون أي احترام لمعاصر الآخرين ومعيولياتهم، وهذا يتعارض مع القاعدة (36) من قواعد التعبئة العسكرية التي تقول: ولا يجوز بأي حال من الأحوال تخصيص الخطاب العسكري، وتعميم النشر، مهما كانت الظروف والمسببات.

3- الدائرة تكيل بمكاليين:

عندما أعلن المتمرّد علي محسن ترمده على الشرعية الدستورية، في عام 2011م، تمسكت دائرة التوجيه المعنوي بالصمت المريب حتى هذه اللحظة. لكن عندما حصل سوء تفاهم بين اللواء الركن / محمد صالح الأحمر والقيادة العسكرية، قامت الدائرة بنزول ميداني إلى جميع ألوية الدفاع الجوي، من أجل أن ترفع الولاء والطاعة من قبل قيادة تلك المعسكرات، كما قامت بنشر الكثير من مواد القانون العسكري التي تحرم التمرد العسكري، تعريضاً باللواء الركن محمد صالح الأحمر، بل إنها أقامت الدنيا ولم تقعدوا- يعني صارت تكيل بمكاليين.

4- الدائرة لا تتقيد بالمبادئ والثوابت العسكرية:

يفترض أن دائرة التوجيه المعنوي، جهة عسكرية محايدة، لا دخل لها بما يخوضه أرباب السياسة في الساحة، لكننا نشاهد صحيفة الدائرة قد ملأت الصحيفة بمقالات ومقابلات صحفية لوزراء حكومة الوفاق المحسوبين على طرف دون آخر، بل وتقوم بنزول ميداني أسبوعياً لساحة المعتصمين في الجامعة، وهذا يتعارض مع المبادئ والثوابت العسكرية، إذ المعلوم بالضرورة أن المظاهر المسلحة والقوى والمظاهرات والشغب، تتعارض مع العقيدة العسكرية والأمنية، ناهيك عن أن هذه التصرفات غير المسؤولة تتصادم مع المواد (36-39-40) من الدستور، الذي يحظر على الجيش الحزبية، ويوجب الالتزام بمبادئ الولاء العسكري والوطني.

5- الدائرة لا تتقيد بضوابط وشروط المهنة العسكرية:

إن المهمة الرئيسية والواجب الرئيس للدائرة، الاهتمام بشؤون المقاتلين وتلمس همومهم وحل قضاياهم ورفع معنوياتهم، كان تقوم بنزول ميداني إلى منطقة أرخب، للتعرف على قضايا المقاتلين هناك، أو النزول إلى أبين ورفع معنويات المقاتلين ومشاركتهم همومهم، إلا إنه للأسف أصبحت صحيفة (26) سبتمبر تقحم نفسها في مواضيع لا علاقة لها بها عسكرياً ولا أمنياً، بل أصبحت داءً يشغل العسكريين والسياسيين بأخبار الساحات والاعتصامات، حتى أصبح الناس يطلعون عليها صحيفة الساحات وأصحابها.. فهل نفهم بذلك أن الدائرة تسير في طابور الجنرال..

وبسبب ذلك الانحدار الذي تعرضت له الدائرة خلال هذه الأزمة، خرجت صحيفتها السبتمبرية تناطح الصحف الأهلية كأنها وحيد القرن، تحوم حول براميل القمامة وتندوس ببيادتها العسكرية، الأطفال، والطعام، في زحام شديد من أجل أن تلتقط صورة لرئيس الوزراء التوافقي، وهو يحمل مكينة أطول من الملك «يهرعش»، الذي أصبح بصمته يشتاح غضبا باعتبارها المؤسس الأول للجيش اليمني، وبسبب تلك التصرفات الرعناء التي اقترفتها الصحيفة ومازالت تمارسها كشفت كثيراً عن أخلاق وطبيعة دائرة التوجيه المعنوي، نجملها في البنود الآتية:

1- الدائرة تعمل خارج القانون العسكري:

عندما كانت الدائرة تعمل بمصطلح الإدارة العامة للتوجيه المعنوي، كانت تتخذ شعار القوات المسلحة، ولكن وبعد تحويلها من إدارة إلى (دائرة) كان ينبغي على الدائرة أن تتخذ شعاراً يضم كل مكونات الجيش اليمني، وهو ما يتناسب مع مصطلح (دائرة) ولكن الذي يظهر أن الدائرة مازالت تعمل تحت شعارها القديم، حتى كتابة هذه السطور، وهذه مخالفة قانونية ما كان ينبغي للدائرة اقتراحها، خصوصاً وأن هناك الكثير ممن يقول: إن التوجيه المعنوي يستلم اعتماد دائره، ويعمل ببرنامج إدارة، وهذه أول نقطة توضع على السطر للدائرة.

أما النقطة الثانية: فإن دائرة التوجيه المعنوي قامت بشطب مصطلح (السياسي) من العناوين الرسمية لشعبة الإعداد السياسي والمعنوي، بحسب ما جاء على غلاف المنهج السنوي لعام 2012م، وذلك دون أن نسمح بقرار إداري يلغي أو يشطب ذلك المصطلح، بما أن مادة التربية السياسية مساءة رئيسية من مواد التربية العسكرية، كما أن هذا

الوطني وكل من لا يقر بذلك، لأن على يديه تحولت قضية الكهرباء إلى لغز محير ومشكلة مستعصية على الحل، في حين ما زالت تتدفق على الاسواق ماطورات الكهرباء الصينية لوكيل تجاري وحيد مقيم في مقاطعة الحصبه.. هي لا تتدفق من ذات نفسها ولكن ضمن صفقات واتفاقيات وممارسات مشبوهة قائمة على قانون العرض والطلب لكهرباء مأرب، ومادامت كهرباء مأرب غير متوافرة أو غير منتظمة بسبب أعمال التخريب، فإن الطلب على هذه الماطورات سيكون عالياً جداً، هكذا يفكر دعاة التغيير القادمون من الساحات إلى كراسي السلطة على هيئة نسائك لكن بشره، لا حدود له.

كما أن باسندوة ليس مانديلا ولا جيفارا، حتى ينتقدونا عندما نشكك في دموعه التي يذرفها في كل لقاء، وعندما نسليه الهائلة الثورية والوطنية التي يحاول أن يحيطها بنفسه في خطابه ولفائه، فهو لا يحمل مواصفاتهم ومبادئهم ومبادئهم، كي يرغمون زورا وبهتانا أن نعتبره رجل الوفاق الوطني الجاد على رأس الحكومة.. ولا اعتقد أن الملايين الشهيرة التي يتقاضاها كمكافآت من اللجنة التحضيرية هي نظير تاريخ نضالي وسجل ناصع بالمواقف الوطنية والكفاءة الإدارية، وإنما هي أيضاً مقابل الوفاء بالالتزامات والعهود التي قطعها على نفسه للشيخ حميد، فكان أفضل وأبرع من يفني بالتزاماته في شكل تسهيلات وامتيازات واستنزاف للخزينة وارباك للحكومة وممارسة الإقصاء والاجتياح الحزبي الذي استهدف مؤخراً الدكتور مجاهد اليتيم- وكيل وزارة الثقافة لقطاع المخطوطات- دونما سبب يذكر سوى أنه كادر وطني مخلص وموئل وأثبت على مدار سنة ونصف من تعيينه كفاءة إدارية وتقنية عالية في تنشيط وتطوير قطاع المخطوطات بأرقى الوسائل والطرق العصرية..

هذا الاستهداف لم يكن معنياً به فقط الدكتور مجاهد اليتيم أو الحزب الذي ينتمي إليه- المؤتمر الشعبي العام- وإنما استهداف محافظة حجة بكاملها بتصفية آخر تمثيل ووجود لها في منصب وكيل وزارة، ويندرج ضمن حملة الاستهداف الممنهجة التي طالت الكثير من أبنائها، وكأنهم يريدون بذلك أن تدفع المحافظة ضريبة سلمها وهدونها وحفاظها على الامن والاستقرار طوال مراحل الأزمة والظروف العصيبة التي مرت بها البلاد.

أسباب التوتر الأمني!!

توفيق الشرعي

العجيب أننا نعمل بروح الفريق الواحد لإبقاء أسباب التوتر كلما سحنت الفرصة لرفعها.. ومع ذلك لانزال نرفض الاعتراف بأننا نساندها في بث الرعب فينا وسلبنا أمننا واستقرارنا وحياتنا.. إننا نحرص على بقائها علينا وكأنها ليست من قتلنا في

> لا يمكن أن تكون أسباب التوتر الأمني في اليمن خياماً أو متاريس أو نقاطاً أو انقساماً عسكرياً أو حتى الأحزاب أو... الخ.

فأسباب التوتر معروفة تماماً للمجتمع المحلي والدولي تتمثل في أشخاص نعرفهم جيداً ونمقتهم أيضاً ولكننا نرتهن لهم بإرادتنا ونهيه لهم الظروف كثيراً للعبث بنا وبمصابر أولادنا وبلدنا، ونصر على ذلك بتهيئة النفس للانصياع لهم بل ونبرر من أجلهم حماقاتنا وعبتهم...!

نهيه لهم الساحات لخوض معاركهم العنيفة ضدنا.. ونحن لهم الرقاب لقطعها والنفوس لإزهاقها ولانزال نسعى لإيصالهم إلى أقاصي الروح لانتزاع النفس الأخير منها.